تشخيص الواقع الاقتصادي للجزائر المتطلب للتنويع، خلال الفترة 2000-2020

Diagnosis of the economic reality of Algeria, which requires diversification, during the period 2000-2020

بهاء الدين طويل[1]، إسماعيل بن ديلمي[2]

[1] جامعة باتنة 1 (الجزائر)، bahadine.touil@univ-batna.dz.

[2] جامعة باتنة 1 (الجزائر)، ismail.bendelmi@univ-batna.dz.

ملخص:

عملت هذه الورقة البحثية على دراسة وتشخيص واقع اقتصاد الجزائر، خلال السنوات الممتدة من 2000 إلى 2020، من منطلق التنويع الحاصل في هيكله البنائي، حيث تبين وبعد اتباع المنهج الوصفي، تباعية الاقتصاد الوطني المطلقة لقطاع المحروقات، من خلال كل المؤشرات المتاحة، وكذا عند اعتماد مقياس هرفندل-هيرشمان.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية، قطاع المحروقات.

تصنيفات JEL: C41، E01، O55.

Abstract:

This research paper worked on the diagnosis of the reality of the Algerian economy, during the years 2000 to 2020, In terms of the diversification of its structure, where it was shown, after following the descriptive approach, The dependence of the national economy on the hydrocarbon sector, according to all available indicators, as well as on the basis of the Herfindal-Hirshman index.

Keywords: *Economic diversification; gross national product at current prices; hydrocarbon sector.*

Jel Classification Codes : *C41, E01, O55.*

- **المؤلف المرسل:** بهاء الدين طويل، bahadine.touil@univ-batna.dz.

1. مقدمة:

1.1. تمهيد:

لم تتوقف معاناة الدول أحادية المورد الاقتصادي، فهي عرض لصدمات وأزمات داخلية وخارجية، تشوه هيكلها الاقتصادي ببالغ الأثر، الأمر الذي دعا كثيرا من الاقتصاديين إلى استنفار هذه الدول، إلى تبني سياسة تنويع بنيانها الاقتصادي، عبر توسيع فرص الاستثمار في مختلف القطاعات، في سبيل توسيع مشارب ومنابع دخلها، بغية تحقيق التنمية الشاملة وضمان وسيرورتها الدائمة، وهو المآل الذي تتسم فيه بدرجة عالية من التكامل الداخلي، المتجسد في الترابط الوثيق بين مختلف القطاعات والأنشطة، وهو في الآن الوجه المثالي والمطلوب، لأي دولة تتمتع باقتصاد عصري، مستقر وقوي.

2.1. إشكالية الدراسة:

تم بناء إشكالية الدراسة انطلاقا من صياغة السؤال الرئيسي التالي: **ما هو واقع التويع الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 2000-2020؟**

1.1.

2.1.

3.1. فرضية الدراسة:

تم صياغة فرضية الدراسة، وفق التالي: يعاني الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات، خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020.

4.1. أهداف الدراسة:

نسعى عبر دراسة هذا الموضوع إلى الوصول لهدف رئيس، يتمثل في: تشخيص واقع الاقتصاد الوطني، من خلال كشف المسار التطوري لمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي الجاري، وصادرات البلاد خلال الأعوام 2000-2020، وإثبات مدى التنويع الحاصل في قطاعاته من عدمه، كتطبيق لما تم إماطة اللثام عنه في الجزء النظري لهذه السياسة التنموية.

1.1.

2.1.

3.1.

4.1.

5.1. منهج الدراسة:

بغرض الإلمام بجوانب البحث، الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضية المتبناة، اعتمدنا على المنهج الوصفي، وهذا باستخدام أساليب التحليل والتفسير لمختلف المعطيات والإحصائيات المقدمة في طيات هذه الورقة.

2. الإطار النظري للتنويع الاقتصادي:

إن العمل على تسليط الضوء، والتعمق في دراسة التنويع الاقتصادي، وكل حيثياته النظرية، يتطلب المرور بجملة من النقاط، نستعرضها في الآتي:

1.2. الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي:

في طيات هذا الجزء من ورقتنا البحثية، سنتناول مجموعة من المفاهيم المؤسسة لموضوع التنويع الاقتصادي، والتي تتمثل فيما يلي:

1.1.2. مفهوم التنويع الاقتصادي:

لقد تم التطرق لمفهوم التنويع من قبل كثير من الباحثين، نورد بعضها إيجازا في: (زرموت، 2017، الصفحات 1185-1186)

- سياسة تنموية تهدف إلى: تقليل نسبة المخاطر الاقتصادية، رفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، عبر توجيه الاقتصاد نحو قطاعات، أو أسواق متنوعة، أو جديدة، بدل الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد؛
- تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية؛
- عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية، لتوليد موارد متجددة، تمكن من بلوغ مرحلة، يسيطر فيها الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، ومن ثم في مراحل لاحقة تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من الأولويات، والتي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والمستمرة للخارج؛
- عملي وأدا في الآن، تنوع مصادر الدخل، توسع القاعدة الإنتاجية وتزيد من مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر هيمنة سلعة واحدة رئيسية؛
- تحقيق عدد أكبر من مصادر للدخل، والتي من شأنها تعزيز تنافسية الدولة عالميا، من خلال السعي لرفع القدرات الإنتاجية بقطاعات متنوعة؛
- إيجاد مصادر دخل بديلة، من خلال تخفيض دور القطاع العام وتشجيع دور القطاع الخاص في التنمية.

تأسيسا لما سبق، يمكن استنتاج أن التنويع الاقتصادي يحث على: "توجيه الاقتصاد الوطني نحو قطاعات سلعية أو خدمية متنوعة، ذات إنتاجية كبيرة، أو نحو أسواق جديدة، مع فتح المجال أكثر لولوج القطاع الخاص فيها جنبا إلى جنب والقطاع العام، في سبيل بلوغ التنمية الاقتصادية، التصدي للمخاطر المالية والأزمات الاقتصادية، والتخفيف من وقعها".

2.1.2. أهداف التنويع الاقتصادي:

في الغالب، تهدف استراتيجية التنويع الاقتصادي إلى: (بلعيدي، 2008، صفحة 191)

- ضمان ديمومة توازن واستقرار الاقتصاد الوطني، في ظل تعقد العلاقات الاقتصادية الدولية؛
- تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، قادرة على خلق مناصب الشغل باستمرار، ومنه زيادة فرص القضاء على البطالة والفقر؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي؛
- الاندماج في العولمة الاقتصادية؛
- تحقيق الصعود الاقتصادي؛
- تنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة.

إن تنمية الاقتصاد في الأصل، قائم على نظرية التنويع، لا السعي لخلق ميزة تنافسية لقطاع أو سلعة ما، حيث تقترن استراتيجية التنويع بتحسين تنافسية إنتاج الاقتصاد ككل، حتى يستطيع المنافسة، ومن ثم الولوج إلى الأسواق العالمية.

3.1.2. أنماط التنويع الاقتصادي:

يتضمن التنويع الاقتصادي في شكله الواسع شكلين أساسيين، هما: (يحياوي، 2022، الصفحات 497-498)

1.3.1.2. تنويع الإنتاج:

يتم تنويع الإنتاج (تنويع الهيكل الصناعي) من خلال المساهمة النسبية لجميع القطاعات الاقتصادية في توليد الدخل الوطني، ونميز بين صنفين من تنويع الإنتاج:

- **التنويع الأفقي:** يعني توزيع الاستثمار على أدوات من الفئة نفسها، فيولد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في القطاع المنتج نفسه، ومنه توفير عدد أكبر من

السلع، لتلبية حاجات ورغبات المستهلكين، كما يسمح بتقليل الواردات وزيادة الصادرات؛

- **التنويع الرأسي:** يعني توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة (صناعية، زراعية وخدمية)، فضلا عن توسيع مجموعة المنتجات المصنعة ضمن قطاع معين، من خلال إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة، وزيادة قيمتها المضافة، بمعنى التحول والانتقال من إنتاج وتصدير السلع الأولية، إلى إنتاج وتصدير السلع المصنعة، عبر التكامل بين أنشطة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2.3.1.2. تنويع الصادرات:

يعد تنويع الصادرات (توسيع الأسواق) استراتيجي قائم على توسيع سلة الصادرات من المنتجات المحلية، من خلال زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، ويعتمد ذلك على تقديم مزايا للمستثمرين الوطنيين والأجانب، وهو ما يسمح بالولوج إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة، ما يقلل احتمالية التعرض لصدمات داخلية أو خارجية.

إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات والأسواق، يعطي صورة متكاملة عن مدى جسامة المخاطر المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما، فمع أن عملية تنويع كل من الإنتاج والتجارة قد تكون مكلفة ومحفوفة بمخاطر طويلة الأجل، إلا أنه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك.

2.2 مبررات التنويع الاقتصادي ومحدداته:

في طيات هذا العمل، سنتطرق إلى جزئيتي مبررات ومحددات التنويع الاقتصادي، كما يلي:

1.2.2. مبررات التنويع الاقتصادي:

يمكن ذكر أهم مبررات ودواعي التنويع الاقتصادي في النقاط الآتية: (نصير و عبد الحميد، 2022، الصفحات 413-414)

1.1.2.2. تقليل المخاطر الاستثمارية:

يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، من خلال زيادة فرص الاستثمار، ومنه تقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها.

2.1.2.2. تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:

تعتمد الدول ضعيفة التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد، أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض العوائد من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات، أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

3.1.2.2. زيادة إنتاجية رأس المال البشري:

يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ليؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

4.1.2.2. توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:

يسهم التنويع الاقتصادي، الناتج عن زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة، في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج، والتي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

5.1.2.2. توليد الفرص الوظيفية:

لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، يحقق التنمية المستدامة ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، فإن كل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، يولد الفرص الوظيفية ويقلص من معدلات البطالة.

6.1.2.2. زيادة القيمة المضافة:

يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية، ومن ثم إلى ارتفاع عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

2.2.2. محددات التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي محددات رئيس تتحكم فيه، نوردها فيما يلي: (سايح و ضيف، 2022، صفحة 87)

1.2.2.2. الحوكمة:

يعتبر الحكم الراشد شرطا أساسيا في بناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي، إذ ينطوي هذا المفهوم على تصميم وتنفيذ سياسات هادفة لتعزيز القطاعات، مع وجود كفاءة في التنسيق، بين صانع القرار والجهات المعنية بتنفيذ هذه السياسات.

2.2.2.2. الموارد الطبيعية:

تعد الموارد الطبيعية من أهم العوامل، التي لها القدرة على قيادة التنويع الاقتصادي، إذ يمكن استغلالها لزيادة نطاق الصادرات، والسلع المنتجة داخل البلاد.

3.2.2.2. القطاع الخاص:

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تعزيز التنويع الاقتصادي، من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستقلة.

4.2.2.2. العوامل الإقليمية:

يعتبر التكامل الإقليمي استراتيجي هامة، لتسجيل التبادل والتجارة، فهو يشمل إصلاح نظام إدارة الجمارك.

5.2.2.2. الموارد البشرية:

تدرك معظم حكومات البلدان النامية مدى أهمية التعليم، والاستثمار في رأس مال البشري، كأحد العوامل لتحقيق نمو الاقتصاد، فالاستثمار في الموارد البشرية خاصة في مجال التعليم، يجعل القوة العاملة أكثر إنتاجية، يشجع الابتكار ويساعد الشركات المحلية على اكتساب أساليب إنتاج جديدة.

3.2. مؤشرات التنويع الاقتصادي وقياسه:

للتنويع الاقتصادي مؤشرات تحدد معالمه التي تميزه، كما أنه من المتغيرات الكمية التي يمكن قياسها، وهذا ما سيتم توضيحه في الآتي:

1.3.2. مؤشرات التنويع الاقتصادي:

تتمثل أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي الدالة عليه، فيما يلي: (سعودي، 2019، الصفحات 14-15)

1.1.3.2. معدل ودرجة التغير الهيكلي:

يدل على درجة التغير الهيكلي، النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة لتغير مساهمة هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي حسب القطاع، حيثما توفرت البيانات الخاصة بذلك.

2.1.3.2. درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي:

تحدد درجة استقرارية الناتج المحلي الإجمالي من عدمه، انطلاقا من علاقته باستقرار سعر النفط (كسلعة مرجعية لعديد الدول الريعية) من عدمه، ومن مفهوم التنويع الاقتصادي، يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

3.1.3.2. تطور إيرادات المحروقات كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة:

لأن أحد أهداف التنويع هو: تقليل الاعتماد على إيرادات قطاع المحروقات، فإن من المؤشرات المفيدة الأخرى، تحديد وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

4.1.3.2. نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات:

بصورة عامة، يدل الارتفاع المضطرد للعناصر المكونة للصادرات غير النفطية إلى ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن التقلبات الحاصلة في أسعار النفط.

5.1.3.2. تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع:

من الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس، وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي المساهم في بناء الناتج المحلي الإجمالي بالبلاد.

6.1.3.2. الإسهام النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص:

يمثل هذا المؤشر المساهمة النسبية الفعلية، للقطاع العمومي والخاص في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وهو مؤشر هام، كون التنويع الاقتصادي يعنى ضمنيا بزيادة ورفع معدل إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

2.3.2. قياس التنويع الاقتصادي:

إن المؤشرات السابقة تدل حتما على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تقدم بدقة شدته ودرجته، بفعل تشتت واختلاف هذه المؤشرات، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص شدة التنويع الاقتصادي بين مختلف الدول، أو على صعيد الدولة الواحدة خلال حقب زمنية مختلفة، فالأمر يتطلب الاعتماد على مقياس هرفندل-هيرشمان (Herfindal-Hirshman)، وكذا مقياس فلاديمير كوسوف (Fladimur–Cossouv)، واللذين سنشرحهما فيما يأتي: (ضيف و عزوز، 2018، الصفحات 23-24)

1.2.3.2. مقياس هرفندل-هيرشمان:

يحدد مقياس هرفندل-هيرشمان مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد، من خلال المعادلة التالية: $H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i/x)^2}-\sqrt{1/N}}{1-\sqrt{1/N}}$، حيث:

- **H. H**: مؤشر هرفندل-هيرشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوع كامل (كل القطاعات مساهم في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس، فيما يأخذ القيمة (1)، عندما يكون مقدار التنوع معدوم، وهي الحالة التي يتمركز فيها الناتج في قطاع واحد فقط؛
- x_i: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛
- **x**: الناتج المحلي الإجمالي PIB.
- **N**: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس للدخل الوطني الإجمالي).

2.2.3.2. مقياس فلاديمير كوسوف:

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية: $\cos = \frac{\sum_{i}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i}^{n} \beta i^2}}$، حيث:

- **αi**: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي، خلال فترة الأساس؛
- **βi**: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي، خلال فترة المقارنة؛
- **Cos**: مؤشر فلاديمير كوسوف، حيث كلما بلغت قيمة Cos = 0، فإن هناك تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة، والتي تدل على ضعف تلك التغيرات الهيكلية.

3. واقع الاقتصاد الحقيقي الجزائري، ومتطلبات تنويعه خلال الفترة 2000-2020:

الشق الآتي من الدراسة، والمتعمق في جزئية التنويع الاقتصادي، للجزائر خلال واحد وعشرين سنة ماضية، يتطلب الخوض في جملة من المحاور الرئيسة، ندرجها فيما يلي:

1.3. الإمكانيات الرئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر:

تحظى الجزائر بعديد المقومات والقدرات، التي تمكنها لا ريب من تحقيق مبتغى التنويع الاقتصادي، ومن هذه الإمكانيات والمقدرات نذكر:

1.1.3. دور القطاع الخاص:

يسهم القطاع الخاص في تعزيز التنويع، من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في قطاعات جديدة غير مستغلة، غير أن الجزائر تفتقر كثير من مؤسساتها الخاصة لنهج الوصول إلى رأس المال، مما يصعب عليها الاستغلال الكامل للفرص الاقتصادية المتاحة. من هذا المنطلق، فالحكومة مطالب بتحسس احتياجات القطاع الخاص، وإيجاد سبل تعزيز وزيادة الأعمال، عبر خلق سياسات صناعية وتجارية مواتية، مع إزالة العقبات البيروقراطية، كذلك ينبغي على القطاع الخاص، الانخراط في المبادرات الحكومية بخطط شاملة، تأخذ فيها زمام المبادرة في قيادة جدول الأعمال، بغية تنويع الاقتصاد الوطني، بالنظر إلى مقدرات البلاد، وكم الفرص غير المستغلة فيها. (جحنين، 2021/2020، الصفحات 120-121)

2.1.3. سهولة تبني مبادئ الحوكمة:

تعتبر الحوكمة شرطا أساسيا في بناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي،[1] أين تصنع فيها وتنفذ سياسات حكومي، تهدف لتعزيز وتطوير مساهمة قطاعات ناشئة في الاقتصاد الوطني، وهو ما يظهر جليا في عديد البلدان النامية، المتميزة ببيئة ضعيفة لا وضوح فيها أو استقرار للأهداف والاستراتيجيات، ما يجعلها أكثر اعتمادا على تدخلات الحكومة، وهو حال الجزائر، الذي تطالب فيه الحكومة، مثلا: بإصلاح الإجراءات الجمركية، وتخفيف الأعباء الإدارية المتعلقة بحركة التجارة، حتى يتيسر للمصنعين تصدير منتجاتهم واستيراد البضائع، فالوضع بالبلاد يشهد ارتفاع تكلفة الاستيراد والتصدير، وتعقد إجراءاتها الإدارية، ما ثبط المؤسسات الجزائرية في مسعاها لزيادة حجم تجارتها، وتوسيع قاعدة منتجاتها، نهيك عن ما تحتاجه الاقتصاديات الوطنية، على المستوى الإقليمي لمواءمة المعايير، في سبيل ضمان حرية التنقل عبر الحدود، لكل من العمالة والسلع. (جحنين، 2021/2020، الصفحات 121-122)

3.1.3. الموارد الطبيعية:

للموارد الطبيعية المقدرة على قيادة التنويع الاقتصادي، كون استغلالها يدفع إلى زيادة الصادرات والسلع المنتجة داخل البلاد، برغم عدم توافق توفر الموارد وتنوع الإنتاج في الغالب، خصوصا في الدول الإفريقية [بما في ذلك الجزائر]، ومرده عدم استخدام المكاسب من استغلال الموارد الطبيعية (كتصدير المحروقات) إلى مزيد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (كتطوير الصناعات التحويلية، السياحية...). هذه البلدان عرض دائما للازدهار، بارتفاع أسعار الموارد

[1] - الحوكمة هي: "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها يتم ممارسة السلطة في بلد ما، من أجل المصلحة العامة، إضافة لسيرورة إختيار الحكوما ت وتغييرها، وكذا قدرة الحكومة في إعداد وتنفيذ السياسات الملائمة، في ظل إحترام المواطنين، الدولة والمؤسسات الحاكمة، وتفاعلاتها الاقتصادية والا جتماعية". (العربي و غالم، 2021، صفحة 435)

المهيمنة على مداخيلها، في حين تتعرض لدورات كساد حال انهيار الأسعار، وهو الداعي إلى توسيع إثراء وتنويع هذه المنتجات. (جحنين، 2021/2020، صفحة 122)

حبا الله الجزائر بعديد المقدرات والموارد، فهي ثري بما ظهر وما خفي في باطن أرضها، وما علم منه واكتشف كثير لا يمكن إحصائه في هذه الورقة، وإنما نوجزه حصرا في القطاع الفلاحي، الذي يمكن تلخيص مختلف موارده وإمكاناته في النقاط التالية:

1.3.1.3. الموارد المائية:

تتنوع وتتفرق الموارد المائية في الجزائر، حيث يمكن تصنيفها في الآتي: (ضيف و عزوز، 2018، الصفحات 24-25)

- **الموارد المطرية:** لا يوجد توافق بين مساحة الأراضي وكمية الأمطار المتساقطة فيها، حيث تستفيد: 93% من مساحة الجزائر من: 8% فقط من إجمالي الأمطار المتساقطة على البلاد، فيما تهطل على: 7% من مساحتها ما نسبته: 92% من إجمالي الأمطار المتساقطة؛
- **الموارد السطحية:** تتمثل في مياه السدود، المحاجر المائية والأنهار، ويصل حجم هذه الموارد إلى: 13.5 مليار م^3، حيث توزع جغرافيا في كامل التراب الوطني.
- **الموارد الجوفية:** تقدر المياه الجوفية في الجزائر بحوالي: 7 مليار م^3 في السنة، موزعة بين: 2 مليار م^3 في الشمال، و5 مليار م^3 في الجنوب، حيث يستغل منها في شمال البلاد ما نسبته: 93%، هذه الموارد تتجدد سنويا عن طريق المياه المتسربة من مياه الأمطار. وهي تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما الصحراء فتحتوي على خزانين كبيرين، يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري على مساحة: 600 ألف كلم^2، والمركب النهائي على مساحة: 300 ألف كلم^2.

2.3.1.3. الأراضي الفلاحية:

تمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي: 42,46 مليون هكتار، إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى: 8,42 مليون هكتار، ورغم استصلاح الأراضي خلال السنوات الأخيرة، خاصة بولايات الجنوب الجزائري، كولايتي: الوادي وبسكرة، إلا أن المساحة المستغلة لا تزال ضعيفة، مقارنة بالمساحة الكلية، وهذا ما يؤكد إمكانية الاستثمار أكثر في القطاع الفلاحي، لإحداث الأمن الغذائي، وكذا تحقيق إمكانية التصدير للخارج.

3.3.1.3. الموارد البشرية:

بلغ متوسط اليد العاملة في القطاع الفلاحي سنة: 2009 حوالي: 3,15 مليون عامل، حيث لم يتعدى: 1,63 مليون عامل سنة: 1980، إلا أن هذه الزيادة ضعيف مقارنة بالنمو السكاني لنفس الفترة، كما لوحظ أيضا العزوف الكبير عن العمل في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة. يفتقر غالبية الفلاحين للتأهيل العلمي، وهم برغم ذلك لا يعتمدون على المهندسين الفلاحين [إلا فيما ندر]، مما ينعكس سلبا على إنتاجية هذا القطاع.

4.1.3. العوامل الإقليمية:

يعتبر التكامل الإقليمي استراتيجية هامة لتسهيل التبادل والتجارة، حيث يشمل إصلاح نظام إدارة الجمارك، إضافة لمبادرات التنمية المكانية. تتمتع الجزائر بعلاقات قوية مع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى المملكة العربية السعودية، الأردن وعموم دول الشرق الأوسط، وهي دول [بخلاف الجزائر] قد زادت في ولوجها لمجالات اقتصادية وإقليمية متعددة، والتي تعتبرها بمثابة أسواق لمنتجاتها، لذلك فالجزائر ملزم بتوسيع إنتاجها وتنويع صادراتها، باستعمال علاقاتها القوية مع مجموع هذه الدول [على الأقل]، كوقود لتطوير اقتصادها وتنويعه حرفيا. (جحنين، 2021/2020، الصفحات 122-123)

5.1.3. القدرات المؤسساتية والموارد البشرية:

تأخذ كل من الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية استحقاقا واهتماما خاصين، باعتبارهما عوامل مساعدة لتسهيل سلاسة التوريد، إضافة إلى مساهمتها في تحديد قدرات التنويع للدول، وتحررها من التبعية للموارد الطبيعية وغيرها. فعلى المستوى المحلي، تعتبر كل من القدرات المؤسساتية والتنسيق العال، مفتاحا لإنشاء الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية، وكذا القواعد الجمركية وكل ما يتعلق بتحقيق الأهداف، تحت إطار العضوية متداخلة الأطراف، فالموارد البشرية مهم لتعزيز الابتكار في أي اقتصاد، فمن خلال البحث، التطوير واستخدام أفضل المهارات الإدارية، سيتم حتما الحصول على أفضل المنتجات الاقتصادية، كذلك من خلال دعم الحكومة والمجتمع المدني، يمكن تسليط الإمكانيات البشرية للمساهمة بشكل إيجابي في التنويع الاقتصادي، وهذا كله يشمل تعزيز التعليم العالي، دعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع. (جحنين، 2021/2020، الصفحات 123-124)

6.1.3. الإطار الدولي:

إضافة لكل الإمكانيات السابقة، نتحسس لمسة للإطار الدولي في تنويع الاقتصاديات، سواء بالنسبة للدول منفردة أو ضمن تكتلات اقتصادية. إن اقتصاديات عملاقة كالصين،

الهند، اليابان، الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يمكنها لعب دور شركاء أساسيين بالنسبة للدول الراغبة في تنويع اقتصاداتها، عبر: مشاريع تجارية مشتركة، اتفاقات الاستثمار والتجارة، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتحسين مناخ الأعمال، والذي يصب جله في خلق أسواق موسعة للمنتجات الجديدة، لكن هذا يبقى معقدا من حيث قضايا الوصول إلى أسواق جديدة، وفرص تجارية دولية. (جحنين، 2021/2020، صفحة 124)

2.3. التنويع الاقتصادي في الجزائر:

إن مسألة التنويع في الاقتصاد الجزائري، خلال فترة الدراسة المسلط عليها بالاهتمام، والممتدة خلال السنون من 2000 إلى 2020، تتطلب البحث أولا في دراسة حركة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم في مؤشرات وقياس هذا التنويع الاقتصادي، في ظل القيود السالفة مكانيا وزمانيا.

1.2.3. تحليل واقع المسار التطوري للناتج المحلي الإجمالي، بأسعاره الجارية وصادرات البلاد، خلال فترة الدراسة:

سيتم دراسة الحركة التطورية لمؤشرات اقتصادية كلية، ممثلة في الناتج المحلي الإجمالي، بأسعاره الجارية وكذا الصادرات الخارجية، بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020، كما سيأتي:

1.1.2.3. المسار التطوري للناتج المحلي الإجمالي الجاري، للجزائر خلال فترة الدراسة:

شهد الناتج المحلي الإجمالي تطورا خلال فترة الدراسة، بمعدل: 6,00% في المتوسط، أين انطلق سنة 2000 بحصيلة: 54,79 مليار دولار، ليتوقف عند: 146,47 مليار دولار، وهو في هذا المسار قد عرف مرحلتين، توضحها معطيات الجدول أدناه:

جدول 1: المسار التطوري للناتج المحلي الإجمالي، بأسعاره الجارية بالجزائر 2000-2020 (مليار دولار).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
GDP_C	54,79	54,74	56,76	67,87	85,37	103,23	117,17	135,78	171,40	138,12
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
GDP_C	161,78	199,06	207,83	209,70	213,52	167,30	160,00	170,12	173,72	171,75	146,47

المصدر: (بنك الجزائر، 2023) و (البنك الدولي، 2023).

- **المرحلة الأولى 2000-2014:** هذه الفترة الممتدة لخمسة عشر سنة ماضية، تحسن فيها GDP_C بـ: 10,96% في المتوسط، أين بلغ سنة 2014 مقدار: 213,52 مليار دولار، بفعل تحسن كافة القطاعات المركبة له لنفس الفترة، والمتمثلة في: المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات وحقوق ورسوم على الواردات، بنسب متوسطة: 10,30%، 12,10%، 7,45%، 12,46%، 12,63% و11,41% على التوالي.[1] (بنك الجزائر، 2023)

شكل 1: المسار التطوري للناتج المحلي الإجمالي بالجزائر 2000-2020.

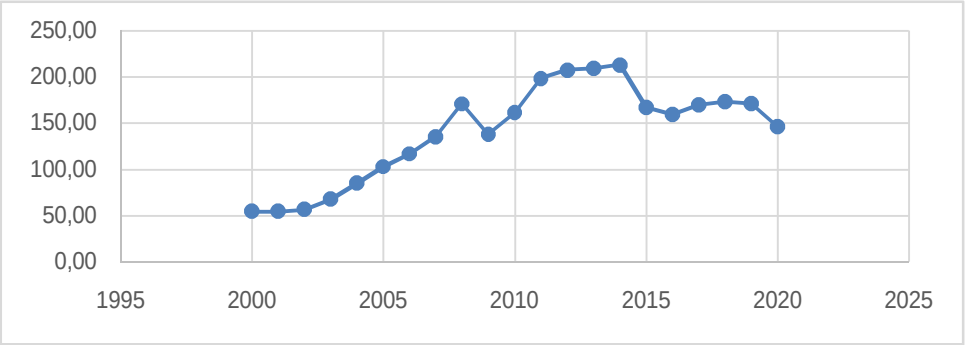

المصدر: من إعداد الباحثين وفق معطيات الجدول 01.

- **المرحلة الثانية 2015-2020:** في هذه السنوات انهار الناتج بأسعاره الجارية بمعدل متوسط: 5,57%-، واستقر سنة 2020 عند: 146,47 مليار دولار، بفعل تراجع النمو المتوسط لمداخيل جل القطاعات، وعلى رأسها المحروقات والخدمات بـ: -11,97% و3,81%- تواليا. (بنك الجزائر، 2023)

2.1.2.3. المسار التطوري لصادرات الجزائر خلال فترة الدراسة:

نمت صادرات الجزائر خلال سنون الدراسة الواحدة والعشرين، وتحسنت بنسبة متوسطة: 3,57%، بالرغم من ارتقائها من حصيلة مقدرة بـ: 21,65 مليار دولار سنة 2000، لتتوقف غير بعيد بـ: 21,93 مليار دولار سنة 2020، حيث شهد هذا المسار على المراحل التالية:

جدول 2: المسار التطوري لصادرات الجزائر 2000-2020 (مليار دولار).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	21,65	19,09	18,72	24,47	32,21	46,48	54,76	60,92	79,15	45,46

[1] - تساهم قطاعات: المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات وحقوق ورسوم على الواردات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بمعدل متوسط: 31,13%، 9,78%، 5,89%، 9,89%، 36,24% و7,28% على التوالي.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	57,76	73,73	72,62	65,82	61,17	35,14	29,70	34,57	41,11	35,31	21,93

المصدر: (بنك الجزائر، 2023)

- **المرحلة الأولى 2000-2002:** تراجعت صادرات البلاد خلال السنوات الثلاثة الأولى للدراسة إلى حصيلة: 18,72 مليار دولار (أدنى مستوى)، أي بنسبة متوسطة: -6,88%، جراء تراجع الصادرات من الطاقة، بمعدل متوسط: -7,14%، برغم تنامي الصادرات خارج الطاقة بـ: 1,92%.[1] (بنك الجزائر، 2023)
- **المرحلة الثانية 2003-2011:** تحسنت الصادرات وبلغت رصيد: 73,73مليار دولار سنة 2011، بمعدل متوسط: 19,75%، كنتيجة لتحسن صادرات الطاقة وغيرها، بمعدل متوسط: 19,82% و19,91% تواليا. تجدر الإشارة أنه خلال هذه الفترة، تم تحقيق أعلى حصيلة من الصادرات سنة 2008 بـ: 79,15مليار دولار. (بنك الجزائر، 2023)

شكل 2: المسار التطوري لصادرات الجزائر 2000-2020.

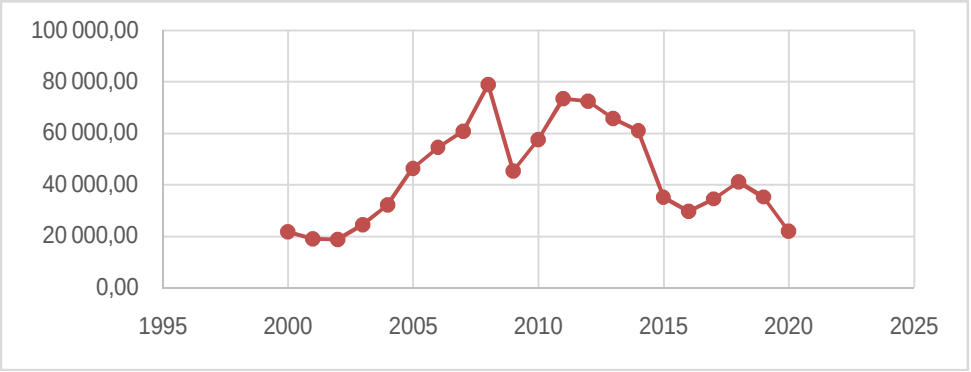

المصدر: من إعداد الباحثين وفق معطيات الجدول 02.

- **المرحلة الثالثة 2012-2020:** عاودت الصادرات التراجع في حصيلتها، لكن بمعدل متوسط قد فاق: -10,30%، بسبب انهيار الصادرات من الطاقة بمعدل متوسط: -10,76%. (بنك الجزائر، 2023) .

[1] - خلال السنوات من 2000 إلى 2020 ، تشكلت صادرات الجزائر من عناصر مختلفة، ممثلة في: الطاقة، المواد الغذائية، المواد الأولية ، المواد نصف المصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية، والتي ساهمت بـ: 96,39%، 0,59%، 0,27%، 2,67%، 0%، 0,12% و0,06% في المتوسط تواليا.

2.2.3. مؤشرات التنويع الاقتصادي:

نتحسس من خلال ما سبق، نوعا من الأحادية القطبية [إن صح التعبير] في اقتصاد الجزائر، خلال السنوات المسلط عليها بالاهتمام، لكن الفصل في مدى التنويع الاقتصادي للبلاد من عدمه، لا يكون إلا فيما سيأتي من هذه الورقة، والتي تستدعي تناول المؤشرات الآتية:

1.2.2.3. معدل ودرجة التغير الهيكلي:

لاحظنا سابقا، ثقل تأثير قطاعي المحروقات والخدمات في بناء الناتج الوطني الجاري، أين ساهما بـ: 31,13% و36,24%، بينما النسبة المتبقية 32,63% قسمت بين القطاعات الأربع الأخرى، أما عن معدل النمو القطاعي المتوسط، فقدر بـ: 3,62% للمحروقات و7,70% لقطاع الخدمات. (بنك الجزائر، 2023)

2.2.2.3. درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي:

اكتشف خلال الفترة 2000-2016، أثر بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي بالجزائر، فارتفاع فروق الدرجة الأولى لأسعار المحروقات بواحد دولار، تسهم في رفع الفروق من الدرجة الأولى للناتج المحلي الإجمالي، بأسعاره الجارية إلى 1,07 مليون دولار، وهو تأثير إيجابي يبرزه متوسط المرونة، المقدر بـ: 16,99%، ما يدل على عدم استقرارية الناتج البتة. (طويل، 2020)

3.2.2.3. تطور إيرادات المحروقات كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة:

بملاحظة المسار التطوري لمداخيل قطاع المحروقات، بالجزائر خلال سنوات الدراسة، نجد تراجعا في نسبة مساهمته في GDP_C، وذلك بنسبة متوسطة قد فاقت: 76,59%-، بينما تحسنت مساهمة قطاعات: الفلاحة، الصناعة، بناء وأشغال عمومية، الخدمات وحقوق ورسوم على الواردات بمعدلات متوسطة: 64,97%، 60,25%، 52,47%، 43,24% و29,79% على التوالي، ما يشي إلى حد ما، بمسعى تقليل الاعتماد على مداخيل المحروقات، في مقابل رفع وتيرة قاعدة إيرادات القطاعات الأخرى، تحقيقا لمبتغى التنويع الاقتصادي. (بنك الجزائر، 2023)

4.2.2.3. نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات:

كشأن المؤشر السابق، عرف قطاع الطاقة تراجعا في نسبة مساهمته في حصيلة صادرات البلاد، خلال الواحد والعشرين سنة الماضية، وهذا بمعدل: 0,31%- في المتوسط، في مقابل تحسن مساهمة باقي القطاعات غير الطاقوية، بمعدل متوسط: 8,26%.

5.2.2.3. تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع:

حسب ما توافر بحوزتنا من إحصائيات، استقرت في حدود السنوات من 2004 إلى 2019، فقد لوحظ تزايد حجم العمالة في قطاعات: الصناعة، البناء والأشغال العمومية والخدمات، بمعدلات متوسطة: 9,85%، 4,89% و17,67% تواليا، بينما تراجعت في قطاع الفلاحة بـ: 1,51%- في المتوسط. (بنك الجزائر، 2023)

6.2.2.3. الإسهام النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص:

يعرف هذا المؤشر ضعفا وندرة في الإحصائيات، حيث قد نفذ بحوزتنا فقط استثمارات القطاع الخاص في الطاقة، للسنوات من 2004 إلى 2006، والتي عرفت تحسنا متوسطا، قدر بـ: 225,59%. (البنك الدولي، 2023)

3.2.3. قياس التنويع الاقتصادي:

إن ما تم تناوله لحد الآن، يبين الضعف الشديد في تنويع الاقتصاد الجزائري، لكن حسم ذلك نهائيا في ظل قيود الدراسة الزمانية والمكانية، لا يتأتى إلا من خلال مقياس هرفندل-هيرشمان، نسبة إلى الناتج الوطني الخام بأسعاره الجارية، والذي تم حسابه وتقديمه في الجدول أدناه:

جدول 3: قيمة مقياس هرفندل-هيرشمان، بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الجاري، بالجزائر 2000-2020.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
H.H	0,87	0,82	0,80	0,82	0,85	0,94	0,96	0,94	0,97	0,82
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
H.H	0,86	0,90	0,88	0,85	0,85	0,79	0,87	0,85	0,82	0,83	0,87

المصدر: (بنك الجزائر، 2023).

من خلال معطيات الجدول السابق، نلاحظ أن مؤشر هرفندل-هيرشمان، المحسوب نسبة إلى الناتج المحلي الجاري بأسعاره الجارية، الخاص بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة من

2000 إلى غاية 2020، ينحصر ما بين 0,79 و0,97، وهو في ذلك قريب إلى الواحد الصحيح، ما يدل على اعتماد الاقتصاد الوطني على مورد واحد، ممثل في إيرادات المحروقات، أي أن اقتصاد البلاد بعيد كل البعد عن مفهوم التنويع الاقتصادي، ومن جميع النواحي.

جدول 4 : قيمة مقياس هرفندل-هيرشمان، بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الجاري، بالجزائر 2000-2020.

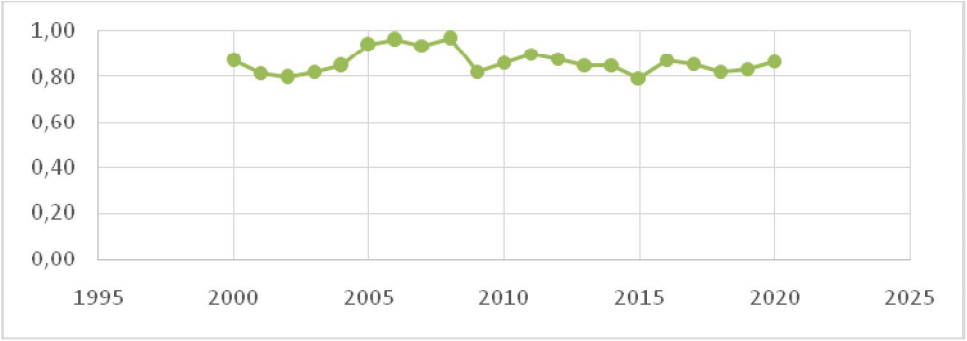

المصدر: من إعداد الباحثين وفق معطيات الجدول 03.

4. تحليل النتائج:

- يعد التنويع الاقتصادي استراتيجية بعيدة المدى، تتطلب من الدول العمل على وضع نهج متوازن في تنميتها، كما وتتطلب مزيجا دقيقا ومتجانسا من الإصلاحات والاستثمار في الأفراد، المؤسسات والبنى التحتية؛
- إن تحقيق تنويع اقتصادي، يعتمد بشكل أساسي على وجود إطار مؤسساتي جيد، كما أنه رهين بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص. هذا الدور يتجلى أساسا [بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة، البيئة المحفزة للنمو وتوسيع قطاع الأعمال] في تحديث القوانين، التشريعات، الاستثمار والاهتمام بسوق العمل والتنمية البشرية؛
- عرفت حصيلة كل من الناتج المحلي الإجمالي بأسعاره الجارية وصادرات الجزائر تحسنا وتطورا، خلال الفترة 2000-2020 بمعدلات متوسطة: 4% و3,57% تواليا؛
- إن تشخيص واقع الاقتصاد الحقيقي للبلاد خلال فترة الدراسة، قد بين بأنه بعيد كل البعد عن أي تنويع اقتصادي، حيث هيمن قطاع المحروقات والطاقة على رصيدي الناتج والصادرات، بنسبة متوسطة: 31,13% و96,39% على التوالي، كذلك كل

المؤشرات تدل على هذه النتيجة، رفقة مقياس هرفندل-هيرشمان: $H.H \cong 1$، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية للدراسة؛

- تتمثل أولوية الجزائر في تقوية اقتصادها [وهي على ذلك قادر بكافة المقدرات التي تستحوذ عليها]، لمواجهة أي صدمة غير محتملة، ناجمة عن تراجع عائدات النفط، وهو الذي لا يتأتى إلا بتنويع اقتصادها في مختلف الأوجه القطاعية، لتلبية حاجيات اليد العاملة، توفير مناخ جيد للأعمال، وقاعدة فلاحية وصناعية قوية.

5. خاتمة:

منذ تأميم الجزائر لقطاع المحروقات مطلع سبعينيات القرن المنصرم، هيمنت الطاقة على الصادرات رغم توجه البلاد في تلك الفترة للتصنيع، هذه الخطوات ورغم ما نجم عنها من رفع للمداخيل من العملة الصعبة، إلا أن التبعية المطلقة للمحروقات، قد أفسدت جميع التوازنات الاقتصادية للجزائر، عندما لاحت وعاينت أولى الأزمات سنة 1986.

منذ ذلك الحين إلى يوم الناس هذا، والوضع الاقتصادي في البلاد هو نفسه، فالدرس السابق وعلى فداحة آثاره لم يتم الاستفادة منه، على ما في الساحة من أصوات لم تخفت، بل تعالت في مناشداتها برفع الوهن عن اقتصاد الجزائر، وتحقيق التحدي بالتوجه نحو التنويع الاقتصادي، كبديل استراتيجي للخروج من أزماتها الاقتصادية، وبلوغ التنمية المستدامة. إن الجزائر تزخر بإمكانيات ومؤهلات، تسمح لها بتسجيل قفزة نوعية في كل الميادين، شرط تثبيت معالم التنويع الاقتصادي وفق خطط استشرافية محكمة، تساهم في تجسيدها على أرض الواقع، بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد الوطني.

➢ الاقتراحات:

في مسعى ولوج الجزائر للتنويع الاقتصادي، والتخلص من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، فالأمر يستدعي منها:

- توجيه الادخار الوطني صوب المشاريع التحويلية، وبناء قاعدة صناعية وفلاحية، تضمن الأخيرة الأمن الغذائي القومي، كما وتساهم في تمويل المرامي الصناعية؛
- تهيئة البيئة الاستثمارية داخليا لجلب الاستثمارات المباشرة، والعمل على تخفيف الإجراءات البيروقراطية، التي تعرقل أي بوادر أو رغبة في استثمارات جديدة، وكذا تهيئة المناخ للاستثمار الخارجي، بوضع وسن قوانين تحفز المستثمر الأجنبي، الذي ثبطه وردعه قانون 51-49.؛

- تنشيط حركة التجارة الخارجية، والتي لن تتأتى إلا بتنشيط السوق الداخلية، وهو أمر يستلزم، ربط جميع الولايات بشبكة طرق جيدة، يستكمل فيها الطريق السيار شرق غرب، بالطريق العابر من الشمال إلى قلب الصحراء. وهو مشروع يتيم إذ لم يلحق بشبكة سكة الحديد، التي لا مفر من ربطها بإفريقيا (الحديقة الخلفية للجزائر)، إن كان في النية حقا تنشيط للتجارة الخارجية؛
- استغلال الطاقات البديلة والمتجددة، في تلبية المتطلبات الداخلية للبلاد.

6. قائمة المراجع:

أ. الأطروحات:

1. كريمة جحنين. (2021/2020). **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)**. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: الإدارة المالية للمؤسسات. الجزائر العاصمة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3.

ب. المقالات:

2. أحمد ضيف، و أحمد عزوز. (2018). **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا(العدد: 19)، الصفحات 13-36. تاريخ الاسترداد 21 07, 2023، من https://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_19/3.dif%20ahmed.pdf#
3. بهاء الدين طويل. (06 02, 2020). **تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.** مجلة البشائر الاقتصادية(العدد: 03)، الصفحات 603-619. تاريخ الاسترداد 25 07, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/109538
4. بوزيان العربي، و جلطي غالم. (15 09, 2021). **مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها، ومجالات استخدامها**. مجلة المالية & الأسواق(العدد: 02)، الصفحات 128-447. تاريخ الاسترداد 21 07, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/163316

5. حنان سايح، و أحمد ضيف. (ديسمبر, 2022). **سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (واقع وآفاق) من 2001 إلى 2020**. مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات(العدد: 02)، الصفحات 83-94. تاريخ الاسترداد 21 07, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/209761

6. خالد زرموت. (2017). **التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة**. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية(العدد: 03)، الصفحات 1183-1200. تاريخ الاسترداد 21 07, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/47245

7. عبد الحفيظ يحياوي. (2022). **القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر**. مجلة دراسات اقتصادية(العدد: 01)، الصفحات 488-509. تاريخ الاسترداد 21 07, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/184434

8. عبد الصمد سعودي. (30 10, 2019). **التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري، دراسة تطبيقية نموذج التنويع -هريشمان هرفندل-**. مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة(العدد: 02)، الصفحات 01-22. تاريخ الاسترداد 21 07, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/123774

9. محمد بلعيدي. (01 10, 2008). **التنويع الاقتصادي: اي استراتيجية للجزائر؟** مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد: 03، الصفحات 189-204. تاريخ الاسترداد 21 07, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/86577

10. نصير عبد الله، و عبد الحميد حفيظ. (ديسمبر, 2022). **محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية، دراسة قياسية للفترة (2000-2019)**. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة(العدد: 02)، الصفحات 410-430. تاريخ الاسترداد 21 07, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/212234

البنك الدولي. (2023). **إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)**. تاريخ الاسترداد 25 07, 2023، من البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ&view=chart

ج. مواقع الإنترنت:

11. البنك الدولي. (2023). **الاستثمار في الطاقة بمشاركة القطاع الخاص (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) - Algeria.** تاريخ الاسترداد 27 07, 2023، من البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/IE.PPI.ENGY.CD?locations=DZ&view=chart

12. بنك الجزائر. (2023). **التقرير السنوي**. تاريخ الاسترداد 26 07, 2023، من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9/

13. بنك الجزائر. (2023). **النشرات الإحصائية الربع سنوية.** تاريخ الاسترداد 22 07, 2023، من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b1%d9%82%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a9-2017-2/